جيوسياسة المضايق البحرية الاستراتيجية وأمن إمدادات الطاقة
مضيق ملكا وأثره على أمن الطاقة الصيني أنموذجا.

أ.د. جمال معتوق.أ. سفيان بلمادي.
قسم العلوم الاجتماعية.قسم العلوم الاجتماعية
جامعة البليدة 2.جامعة البليدة 2.

ملخص:

تعتبر عملية تهديد أو إغلاق أو إعاقة السير العادي للملاحة في مضيق ملكا مشكلة استراتيجية ذات أبعاد أمنية معقدة، خاصة في مجال الطاقة لما له من تأثيرات بالغة على باقي القطاعات الحساسة –الضامنة لبقاء الدولة –خاصة القطاع الاقتصادي، وعليه يتطرق البحث إلى تحليل المشكلة محاولا الوصول إلى نتائج واحتمالات ظهور أزمات حادة أو تهديد يعيق السير العادي للمضيق، والنظر في إمكانية وجود بدائل وحلول استراتيجيه قد تقي أو تحد من أي آثار سلبية محتملة من المنظور الاستراتيجي الصيني.

Abstract

Any action of threatening, close or impede the normal navigation in the Straits of Malacca is considered of strategic matter with complex security dimensions. Especially in the field of energy, because of its profound effects on the rest of the sensitive sectors, the guarantor for the continuation of state, especially the economic sectors, which its transnational results have a great impact on the global economy which will expose to danger and acute crisis And that given that the subject matter of the study focused on the state of China, the second largest energy-consuming nation and one of the world's largest economies,

المشكلة البحثية:

- ما هي الأبعاد الجيوسياسية و الأمنية لمضيق ملكا على أمن الطاقة الصيني؟
- ما هي الخيارات الإستراتيجية والبدائل المتاحة للصين لضمان أمنها الطاقي وتفاديأي صراعات مع القوى الكبرى في إقليمها على مضيق ملكا؟

أهمية البحث:

1- التعريف بأهمية مضيق ملكا جيو-سياسيا واقتصاديا و امنيا.

2- المكانة الحساسة لمضيق ملكا في الاستراتيجية الأمنية الصينية.

3- البدائل والحلول الإستراتيجية المحتملة التي تقلص من أي تأثير سلبي في حال ما أعيق المضيق على إمدادات الطاقة في وجه الصين.

المناهج العلمية المستخدمة:

إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، اعتمد البحث بالدرجة الأولى على مقاربة نظرية متمثلة في المنهج الجيوبوليتيكي، تتضمن تفكيكا لأصول العلاقة بين معضلة تحقيق أمن الطاقة وضمان أمن إمداداته، مرتكزة على معطيات واقعية ونظرية، فهي تتجلى في الممارسات على الميدان، منطلقة من أفكار منظريها التي تترجم سياسات واستراتيجيات أنظمتها واهتمامات صناع القرار فيها، كأمثال "الفريد مهان، ماكيندر، الكسندر دوغين، بريجينسكي وغيرهم كثير من المتمرسين في التنظير الجيوبوليتيكيوالجيوستراتيجي.

حدود ونطاق الدراسة المكانية والزمنية:

يقضي الإلمام بالتحولات الجيو-سياسة والأمنية للطاقة في جنوب آسيا خصوصا في المناطق المتاخمة لمضيق ملكا، الانطلاق من بداية تأكيد السيادة الوطنية على المضيق للدول المشاطئة له (ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة) من سبعينيات القرن العشرين، إلى غاية الفترة الحالية التي تشهد زيادة متنامية معتبرة في كميات استهلاك الطاقة من طرف بلدان المنطقة، الصين، اليابان، الهند وباقي البلدان الأسيوية المستهلكة-المستوردة للطاقة.

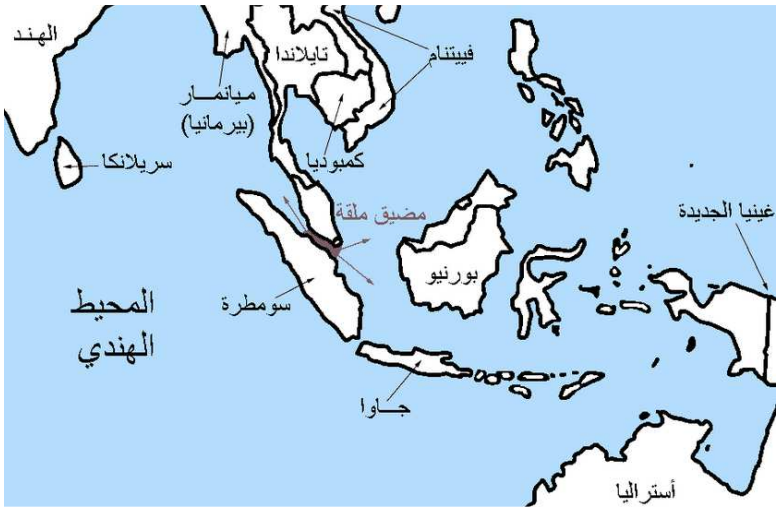

خريطة لمضيق ملكا

مقدمة:

لقد أصبحت قضية "أمن إمدادات الطاقة" أحد أهم محددات السياسة الخارجية والدفاعية للدول –لاسيما القوى الكبرى والدول ذات الاقتصاديات الصاعدة –وموضوع رئيسي للنقاش الأمني الدولي، فالصراع المستقبلي بين القوى المهيمنة حاليا على قمة النظام الدولي وتلك الصاعدة، أصبح محوره البنى التحتية لقطاع الطاقة في مناطق الإنتاج والعبور وخطوط الملاحة البحرية، ما دفع إلى استقطاب وبلورة الحضور العسكري من طرف المتنافسين، من أجل حماية وضمان أمن إمدادات الطاقة، ومن ثم سيزيد الصراع الدولي على مناطق الوفرة في الطاقة ونقاط العبور، ابتداء من منطقة الشرق الأوسط، مرورا بآسيا الوسطى وبحر قزوين والقارة الإفريقية، وصولا إلى أمريكا اللاتينية.

كما أن التحولات التي أصبح يشهدها سوق استهلاك الطاقة العالمي وانتقاله المتزايد في محور الاستهلاك من الغرب إلى الشرق– خاصة بعد بروز الصين كثاني أكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة– التي دفعت إلى زيادة الاهتمام بالتحول في مجال نقل وتسويق الطاقة عبر البحر والممرات والمضايق المائية، ما يضع ضغوطًا متزايدة على طرق الملاحة البحرية باتجاه شرق وجنوب شرق آسيا، كمضيق ملكا، ما يخلق تنافسًا متزايدًا بين القوى البحرية الإقليمية والدولية، كالصين والولايات المتحدة والهند للسيطرة على طرق الملاحة المؤدية إليه، ففي الوقت الذي تعتمد فيه الصين على تطوير قدراتها العسكرية – لاسيما البحرية بموازاة استراتيجية "عقد اللؤلؤ" لفرض سيطرتها على المنطقة– تقوم الولايات المتحدة بتحويل تركيزها من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا–الهادئ لموازنة الصعود الصيني هناك.

1– مفهومأمن الطاقة:

كثيراً ما تستعمل مصطلحات "أمن الطاقة" و "أمن الإمدادات" للدلالة على نفس المعنى في الكتابات السياسية الانجليزية(**JOHAN LILLIESTAM AND ANTHONY PATT : 2012,P7**)، فخلال فترة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية التي تلت فترة الحرب العالمية الثانية، كان يعرف مفهوم " **أمن الطاقة** " بأنه القدرة على تأمين كميات كافية من الطاقة– وبخاصة النفط –مقابل أسعار ساعدت على وجود مجتمع استهلاكي متحرك، ثم اتجه هذا التحول شرقا في أنماط الاستهلاك.(**ZHANG JIAN, July, P12**)

إن الحديث عن مفهوم أمن الطاقة يقود إلى مرحلة الحرب العالمية الأولى، حيث تبلور البعد الاستراتيجي لأمن إمدادات الطاقة، وازدادت الأهمية السياسية للنفط بسبب الاستعمال الجديد له في الأغراض الصناعية والعسكرية(**CALIFFORD SINGER : January 2008, p1**)،حيث جاء في قرار الأميرال "ونستن تشرشل" المسؤول الأول عن البحرية البريطانية، بالتحول إلى استخدام النفط بدلا من الفحم، وقد اتخذ هذا التحول في مفهوم " أمن الطاقة "بعدا استراتيجيا في العلاقات الدولية، فقد أثبتت تلك الحرب أهمية استخدام النفط واقتناء الوقود السائل،لذلك أصبح الهدف الإستراتيجي لكل طرف في الحرب هو الدفاع عن مصادر هذا المورد الأساسي و طرق إمداداته الخاصة.(**DANIEL YERGIN: Affairs, Vol.85, No 2, 2006**)

كما أنه ظهر مفهوم " أمن الطاقة " كمسألة بارزة بعد الأزمة النفطية الأولى عام 1973،أيضا نجد أن مفهوم أمن الطاقة الوطني يشمل دراسة وضع البلدان لمستلزمات أمنها القومي ووحدة ترابها، كما تقوم بدراسة احتمالات سعي بعض الجماعات السياسية أو العرقية أو الطائفية للانفصال طمعا للسيطرة على منابع الطاقة أو حتى التحكم بإمدادات نقل النفط والغاز أو للحصول على امتيازات سياسية وحماية دولية،كما حدث في جنوب السودان والحال في شمال العراق وفي نيجيريا.

2– معضلة أمن إمدادات الطاقةعبرالمضايق البحرية:

من المخاوف التي تفرزها تحديات الطاقة نجد مسألة الإمدادات عبر المضايق البحرية، فضمان إمدادات الطاقة بشكل مستقر تعتبر إحدى القضايا الاستراتيجية الخطيرة التي لا مفر من مواجهتها، فسعي الدول إلى تأمين احتياجاتها منها أمرا ليس بحديث، فقد كانت محاولات السيطرة على مصادره الدافع الأساسي لكثير من الصراعات، وكانت أيضا عاملا للتعاون فيما بين دول أخرى.

قال الجنرال الأمريكي "بروس ك هولوداي": يكفي للدلالة على أهمية النفط وأثره في المجال العسكري: "إذا تقلصت إمداداتنا النفطية بصورة لافتة، فإنّ النتيجة الأكثر خطورة ربما ستكون نقصا فوريا في فاعليتناستصبح مشكلة تخصيص موارد البلاد النفطية مشكلة سياسية ذات إبعاد مخيفة، بكم يجب أن نحتفظ في مخزوننا الاحتياطي الاستراتيجي؟، هل يمكن أن يعتبر الردع حالة ترف إذا قورنت بمتطلبات الاقتصاد؟ ثم "مرة ثانية" إذا تقلص إمدادنا بحدة نتيجة لتدمير السوفيات الممرات المائية فماذا سيكون رد فعلنا؟"قوله (**بروس بالمر و آخرون: 1981، ص 44**).

2-1: أهم تعاريف المضايق:حسب تعريف القانون الدولي للمضيق (في بعده الجغرافي والوظيفي): يعتبر المضيق جزءًا من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها، كما هي عبارة عن فتحات طبيعية ضيقة تصل بين بحرين أو مساحتين بحريتين (**وسام الدين الكعلة: 2011، ص4**)، ويتجاوز اتساعها ضعف عرض البحر الإقليمي.

كما يحدد اصطلاح "المضيق" جغرافيا بأنه: الممر المائي الضيق بين بحرين أو محيطين أو أية مساحتين كبيرتين نسبيا من الماء" أي أن مياهه جزء من مياه البحر"، وقد يتكون المضيق بفعل الانكسار أو بطغيان المياه على الأراضي المنخفضة، أو بفعل آثار التعرية، فيؤلف بذلك مجرى طبيعيا كالقناة البحرية، كما يمكن أن يكون اصطناعيا(**علي صادق أبو الهيف:1975، ص455**)، بذلك الأثر يصبح هذا الممر المائي همزة وصل بين شواطئها مشكلة مناطق جذب لمزاولة عمليات الاتصال بين الجهات الواقعة على طرفيها، مما يخدم أغراضا متعددة الجوانب، كالنشاطات العسكرية، تسيير حركة النشاط الاقتصادي وتنشيط السياحة، كما قد تسهم في بعض النشاطات التي تضر بالأمن والمصلحة القومية لدوله، كعمليات التهريب والهجرة غير الشرعية وغيرها من النشاطات غير المشروعة التي تستوجب السهر على مراقبتها(**الهادي مصطفى أبو لقمة و محمد علي الأعور: 1999، ص163**). وبذلك يكون تعريفه الجغرافي متكون من عناصر هي:

- أن يكون جزءا من البحر غير المتكون اصطناعيا.
- أن يكون بعرض محدود يفصل بين قطاعين من الأرض سواء أكان يفصل قارتين أم قارة وجزيرة أو جزيرتين.
- أن يوصل بين جزيرتين من البحار بغض النظر عن سعة تلك البحار.

أما من الجانب الجيوسياسي والجيواقتصادي، فتعتبر المضايق البحرية من أهم النقاط الحساسة في تمرير النفط والغاز المسال من مراكز الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك، وفي حالة تعرض هذه الممرات إلى اختناقات أو إغلاق، فإن الأسواق الطاقوية ستصاب بأزمة إمدادات تؤثر على أسعارها ومستوى مخزوناتها الإستراتيجية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري، بحيث تتمركز معظم مناطق إنتاج النفط بالقرب من المضايق البحرية، لذلك فإنها تشكل صمامات لإمدادات الطاقة، كما أن أمن الممرات البحرية تعد مسألة حيوية واستراتيجية بالنسبة للاحتياطي العالمي من النفط والغاز، فثلثي النفط الخام المنتج والمصدر تتجه يوميا من خلاله عبر ناقلات النفط العملاقة.

2-2: إمدادات الطاقة عبر الناقلات العملاقة:تعتبر السفن إحدى أقدم وسائل المواصلات وأكثرها أهمية، ففي كل يوم تبحر آلاف السفن عبر بحار العالم ومحيطاتها(**Perrin GUuillaume : 05 Feb.2015**)، وخلجانها ومضايقها المنتشرة عبر العالم، بحيث صنعت أول ناقلة نفط في العالم عام 1863 في انجلترا، ثم بدأ تطويرها ما بين عامي 1877 و1885 من طرف المهندسان السويديان Ludvig Emmanuel Nobelو Robert Nobel لخدمة الشركة النفطية في باكو في أذربيجان، ومنذ ذلك الوقت، تضاعفت أعداد وقدرات تلك الناقلات بشكل هائل، بحيث في كل سنة يتم نقل حوالي 62 بالمائة من كميات النفط التي يتم إنتاجها في العالم عبرها، فيما يتم نقل الـ 38 بالمائة عبر أنابيب النفط والقطارات أو حتى الشاحنات للمسافات القصيرة نسبيًا(**Shell Oil Company : 2011, P2**).

حسب إدارة الإحصاءات البحرية الأمريكية، يوجد في سوق النقل البحري في العالم حاليًا حوالي 4042 ناقلة نفط في الخدمة بمختلف السعات، فمنها ما يتسع لنقل أكثر من 2 مليون برميل وعددها حوالي 386 ناقلة للغاز الطبيعي المسال، ويمكن أن تستخدم أيضًا كمركز تخزين مؤقت للنفط، ففي عام 1990 تم استخدام حوالي 5 بالمائة من طاقة ناقلات النفط العالمية لهذا الهدف(**علي حسن باكير: 2010، ص25**)، في حين تشير تقديرات عام 2009 إلى أن حوالي 80 م/ب(**مليون برميل في اليوم**)من النفط تم تخزينها في ناقلات مماثلة في بداية ذاك العام.

تشير إحصاءات عام 2012 صادرة عن مؤسسة ***PetroStrategies,Inc*** الأمريكية، فقد إضافة إلى الإحصاءات الصادرة عن مجلة النقل البحري التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عام2014، إلى أن هناك حوالي 48م/ب من النفط الخام التي تبحر يوميا في المياه العالمية، منها أكثر من 35م/ب تعبر يوميا من خلال ما هو مصطلح عليه بالتسمية "المضايق الضيقة"، على صعيد النقل والعبور العالمي من مصادر الطاقة، فهذه المضايق وبسبب سهولة إغلاقها أو وقف المرور عبرها هي سريعة العطب، كما أنها تشكل أهدافا محتملة عند الحركات والمنظمات الإرهابية أو عند أنواع أخرى من القرصنة.

إن السفن الناقلة للنفطفي العموم لا يمكنها عبور سوى بعض الطرق بحرية، في العديد من هذه الطرق ناقلات النفط يجب عليها أن تجتاز هذه المضايق المهمة، كما قد يكون المرور بها يشكل مخاطرة نظرا لوقوع بعضها بمناطق تشهد توترات وعدم استقرار أمني وسياسي، كما أن القليل منها من تمتلك أهمية إستراتيجية، بحيث هناك 6 نقاط اختناق بحرية رئيسية في العالم لها أهمية جيواستراتيجية في توزيع الطاقة (**Hendun Abd Rahman Shah : 2013, p38**)،كما هو الحال لمضيق هرمز، أكثر المضايق البحرية أهمية في العالم، حيث يعبر النفط من الشرق الأوسط متجها إلى آسيا والسواحل الشرقية للولايات المتحدة، بحمولة تصل إلى 17 م.ب/ي، فضلا عن مضيق باب المندب وقناة السويس التي تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط والمضايق التركية، إضافة إلى مضيق "ملكا" الذي يقع بين شبه الجزيرة الماليزية وسومطرة بوابة تربط بين المحيطين الهادي والهندي ذو الأهمية البالغة للأسواق الأسيوية، خاصة للصين واليابان والهند بسعة 15 م.ب/ي، ما أهله أن يكون ثاني أهم مضيق في العالم، فما هي الأهمية الإستراتيجية لهذا المضيق خاصة بالنسبة للصين؟

3 – دور الطاقة في الإستراتيجية الدفاعية للصين:

انطلاقا من التقارير الأمريكية السنوية الصادر عن وزارة الدفاع إلى الكنغرس عن التطور الأمني والعسكري، التي تشمل جمهورية الصين الشعبية، تتحدث عن التطور المستمر في القوة العسكرية والإستراتيجية الأمنيةالصينية،كتطوير أمنها السيبراني وتطوير منظومة الصواريخ، وإدماج لحاملة طائرات في ترسانة القوات البحرية وتوسعة لأسطولها البحري، ما يبرز طموح الصين في تطوير قوتها العسكرية التي تتناسب مع مكانتها الاقتصادية الممتدة عبر العالم، والأهم من ذلك حماية إمداداتها الحيوية والإستراتيجية.

لقد لعب النفط دورا أساسيا في تشكيل القوة العسكرية للدول العظمى خلال القرن العشرين، وإن كان حجم القوة العسكرية هو ناتج القدرة الاقتصادية، فإن انتشار هذه القوة تحددها متطلبات حماية المصالح الاقتصادية والتجارية، خاصة أمن خطوط نقل السلع الحيوية ومناطق وجودها.(**خليل زهر: 2012، ص30**).

وتبرز هذه العلاقة بوضوح في تطور القوة العسكرية الأمريكية، حيث تطلب حماية خطوط تجارتها عبر العالم إنشاء اكبر قوة بحرية، وقد نمت هذه القوة وانتشرت قواعدها وانتشرت مع نمو وارداتها من النفط، وكما كان الأمر للولايات المتحدة، فإنه أيضا للصين التي شهدت منذ اعتمادها سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام 1978 نموا اقتصاديا مستمرا لتصبح اليوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فشهدت القوات المسلحة الصينية تطورا جذريا منسجما مع تطورها الاقتصادي، أصبحت معه تمثل منظومة متكاملة من القوات البرية والبحرية والجوية،يدفعها إلى أنتكون لاعباً أساسياً في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية.

وفي المقابل، ومع النمو الكبير المتوقع في حاجة الصين إلى الطاقة، خاصة تلك الآتية من منطقة الشرق الأوسط، فليس من المستبعد أن تدخل مناطق الإنتاج والعبور في النطاق الحيوي الاستراتيجي للصين، الأمر الذي يترتب عليه تعزيز وجودها العسكري في منطقة المحيط الهندي والبحر العربي لغرض حماية إمداداتها الطاقوية، فقد دفعت ببعض قطعها البحرية إلى مناطق مختلفة، كالتي هي قرابة سواحل سريلانكا والسواحل الشرقية لإفريقيا والبحر الأحمر، التي اقتصرت عملياتها على حماية السفن التجارية من أعمال القرصنة المنطلقة من الصومال، إضافة إلى تواجدها في محيط مضيق ملكا، فبالرغم من أنها لا توفر لها التوازن في القوة مع التواجد العسكري الكبير للولايات المتحدة في المنطقة، فهذا الوجود يعد مقدمة لوجود عسكري أكبر وأفعل في المستقبل يؤمن الحماية لمصالحها المتنامية في المنطقة.(**JENNY LINE : 2013, p3**)

4- معضلة الأمن الطاقي الصيني:

تشهد الصين حالياً تطوراً ونمواً اقتصادياً هائلاً، فقد فتح الباب لاستهلاك المزيد من الطاقة، فمع بداية نضوب حقولها النفطية في الداخل، أصبحت تعيش الصين تحت ضغط توفير مصادر بديلة، وخاصة مع كونها المستهلك الثاني للنفط عالمياً، وبحسب آخر الإحصاءات لسنة 2016 الصادر عن موقع بريتش بتروليوم، ارتفعت واردات الصين من النفط أخيراً من 6 في المائة إلى ثلث حاجتها المحلية وسترتفع إلى60في المائة بحوالي سنة 2020، كما أنها مرشحة أن تصبح اكبر مستهلك للطاقة بحلول سنة 2035بفارق زيادة 23 بالمائة من حجم الاستهلاك الحالي(**BP Energy Outlook 2035**)، وهذا يعادل تقريباً 15 م/ب في اليوم الواحد.

فحاليا أصبحت الصين تستهلك 10,3 م/ب من النفط يوميا، أي ما يعادل 11,7 بالمائة من حجم الاستهلاك العالمي، بحيث زادت الصين منذ 2008 حجم الإنتاج وبنفس الوقت حجم الواردات، حيث قفزت الواردات من 3,43 م/ب في 2008 إلى 5,86 م/ب في 2012، وبنفس الوقت زاد الإنتاج المحلي من 4 م/ب إلى 4,4 م/ب يوميا في نفس العام، ومن المتوقع أن تتحول الصين إلى أكبر دولة مستوردة للنفط، حيث يتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة في حجم الواردات،وعليه فان أمنها الخاص بالإمداد النفطي قد بات قضية ذات أهمية استراتيجية هامة بالنسبة إلى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصينية، فبذلك أصبح أمن الصين الطاقي يواجه مشاكل على الصعيدين، الداخلي والخارجي في آن واحد، وعلى الصعيد الداخلي، عدم قدرة المصادر النفطية والغازية المحلية الإيفاء لتلبية حاجيات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، بحيث قدر الفارق بين نسبة الإنتاج وارتفاع نسبة الاستهلاك بـ 13 بالمائة، وإن نظام احتياطها النفطي الإستراتيجي لم يتقوى بعد، بحيث قامت الصين في عام 2008 ببناء مخزون نفطي استراتيجي لها من خلال بناء 4 قواعد لاستيعاب النفط المخزن تكفي لمدة 65 يوما، وعلى المستوى الخارجي، فلا زالت الصين تعتمد إلى درجة خطيرة على النفط المستورد لتغطية احتياجاتها، مما يعود بمخاطر على أمنها النفطي.

5- المكانة الجيومورفولوجية والجيواقتصادية لمضيق ملكا:

يقع المضيق بين كل من شبه الجزيرة الماليزية وإندونيسيا، كما تقع سنغافورة على طرفه، وهو يربط بين المحيطين الهندي والهادي، إضافة إلى بحر الصين الجنوبي، يبلغ طوله حوالي 800 كلم ويتراوح عرضه بين 50 و320 كم،بينما يتراوح عمقه ما بين 25 مترا و113 مترا، فهو يعتبر واحدا من أهم الممرات البحرية العالمية للشحن، فقد ظهرت أهمية هذا المضيق الجيوإستراتيجية والجيواقتصادية منذ زمن قديم، فقد توالت عليه السيطرة من قبل الهنود والعرب والبرتغاليين والهولنديين والبريطانيين، وفي الأخير استطاعت ماليزيا واندونيسيا أن تسترجع حق السيادة على هذا المضيق، كما زادت أهميته التجارية منذ افتتاح قناة السويس عام 1869، ومنذ عام 1950 أصبح الممر الرئيسي لناقلات الطاقة من مصادر الإنتاج إلى اليابان(**الهادي مصطفى ابو لقمة: 1999، ص172**)، أما اليوم فهناك أكثر من 50 ألف سفينة تعبره سنويا، الشيء الذي يمثل حوالي 25 بالمائة من الملاحة البحرية العالمية.

يشكّل مضيق ملكا حاليًا حوالي 40 بالمائة من تجارة العالم، كما يشهد مرور ما بين 80 إلى 90 بالمائة من الواردات النفطية لدول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وتتواجد خلف هذا المضيق منطقة بحرية استراتيجية تربط العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا وهي بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي يجعله ممرًا استراتيجيًا مهما للغاية، ومع التحولات الكبيرة التي شهدتها الأسواق العالمية للطاقة، بانتقال القسط الأكبر من الاستهلاك في محوره من الغرب إلى الشرق في مقابل التحولات في مجال الإنتاج، فوفقًا لتقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية نهاية عام 2014، فإن الدول النامية ستستهلك حوالي 65 بالمائة من إنتاج الطاقة العالمي بحلول عام 2040، أما النسبة الأكبر من الاستهلاك ستكون في الصين والهند(**TODD WOODY : Dec 3, 2013**).

يمكن الاستقراء من الإحصاءات السابقة أن إنتاج الشرق الأوسط سيوجه إلى آسيا، فقد حولت نصف صادرات النفط من الشرق الأوسط إلى الدول الغربية، فيما ذهب النصف الآخر تقريبًا إلى دول في شرق آسيا في العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، لذلك، فإن اعتماد الصين على نفط الشرق الأوسط وإفريقيا، وعلى خطوط نقل بحرية منفردة يجعلها في حرج، لهذا السبب يتمتع المضيق بحساسية كبيرة بالنسبة للصين، بحيث تشير التقديرات بأن 60بالمائة من نفطها المستورد يمر عبره، ففي الحالات الطارئة والخاصة (كتنامي تهديدات الجماعات الفاعلة من غير الدول)، لا يمكن بذلك ضمان تدفق النفط المستورد كالمعتاد، الأمر الذييؤثر تأثيرا بالغا على حياة المواطنين وسير الاقتصاد وحتى على أمن الدفاع الوطني، وهذا ما يوضح بأن امن الطاقة يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد الصين وسياستها، مما يجعل أمن مضيق ملكا قضية كبيرة للأمن القومي الصيني.

6- البعد الاستراتيجي لمضيق ملكا لأمن الطاقة الصيني:

تؤثر مخاوف أمن الطاقة على حسابات الصين الدبلوماسية والاستراتيجية باطراد بتوسع مخاوف سياستها الخارجية إلى ما وراء حدودها التقليدية، كما أن التزايد السريع لحجم طلب الصين للطاقة ما وراء البحار، يظهر مدى الأهمية القصوى لضمان أمن الممرات البحرية لها، فكثيراً ما تمت مناقشة أهمية طرق نقل النفط عبر الممرات الدولية ذات الأهمية الاستراتيجية، فالتزود بالطاقة شديد الارتباط بالأمن القومي الصيني وبنموها وبقدرتها العسكرية، فلو توقف أو أعيق تزود الصين بالنفط، لأصبحت في وضع حرج وتعرضت للشلل والاختناق، ولهذا فإن إقامة خناق بحري حول الصين من شأنه أن يؤدي هذا الغرض، خاصة أن جميع المسالك المستخدمة تمر على ثلاث ممرات بحرية رئيسية:

الأول: خط الشرق الأوسط: الخليج -مضيق هرمز -مضيق ملكا -مضيق تايوان-الصين.

الثاني:خط إفريقيا: شمال إفريقيا –البحر الأبيض المتوسط –مضيق جبل طارق– رأس الرجاء الصالح –مضيق ملكا–مضيق تايوان –الصين.

الثالث:خط جنوب شرقي آسيا: مضيق ملكا – مضيق تايوان – الصين.

ومنه، يعتبرمضيق ملكا ممرا ذو قيمة اقتصادية واستراتيجية هامة، وأصبحت بمثابة العقدة التي تؤرق أمن الطاقة الصيني، من وجهة النظر السائدة التي تقول:" من يسيطر على مضيق ملكا يستطيع التحكم بممرات ومسالك الطاقة الصينية"، والتساؤل المطروح هو: معرفة ما هي الأوضاع والحالات التي يمكن أن تؤدي إلى إحداث اضطرابات في هذا المضيق و وضع فرضية إغلاقه في وجه الصين والسيطرة عليه، ومعرفة من الجهة القادرة على فعل ذلك، فمن خلال تتبع التطورات الراهنة، يمكن الاتفاق بأن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على إغلاق مضيق ملكا، ولعله نجد أن من أكثر العوامل التي تدفع لإغلاق المضيق في وجه الصين: أزمة تايوان ومشكلة البحر الصين الجنوبي

(المركز العربي للمعلومات:

أهم مصادر واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال 2014

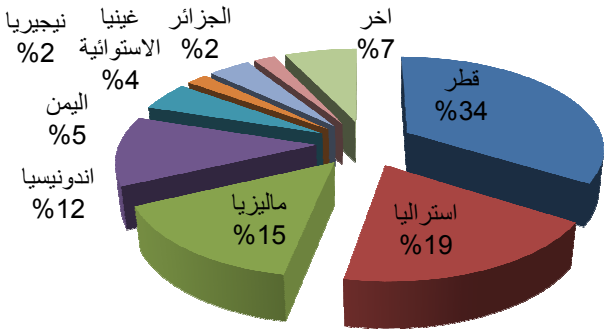

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة EIA

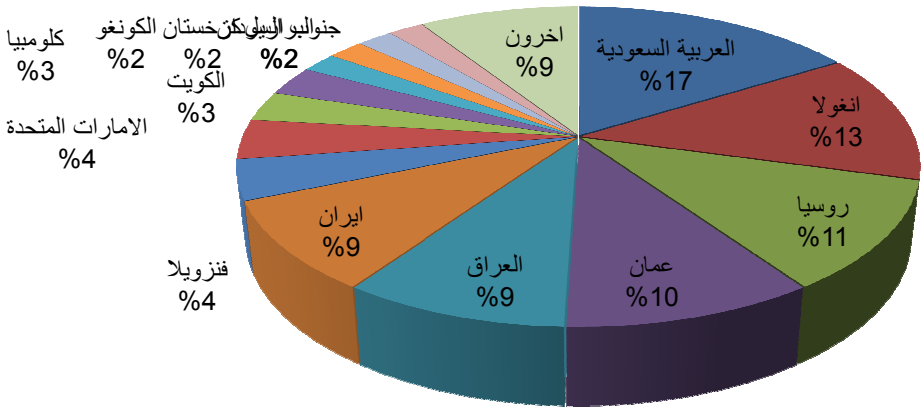

أهم مصادر واردات الصين من النفط 2014

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة EIA

7- أهمية مضيق ملكا من المنظور الإستراتيجي الإقليمي والدولي:

1.7- من المنظور الاستراتيجي الدولي:

1.1.7-**بالنسبة للولايات المتحدة:** فهي تنطلق من المنظور الجيواستراتيجي الرامي إلى السيطرة على بحار العالم، مرتكزة على مبدأ إستراتيجية القوة البحرية التي جاء بها المفكر الجيوبوليتيكي- المتخصص في الاستراتيجيات البحرية " **AlfredT. Mohan**"، وعليه يعتبر المضيق مفتاحا للسيطرة على آسيا، فلقد ركزت جهودها منذ ثمانينات القرن العشرين إلى تحقيق سيطرة كاملة على بحار ومحيطات العالم، و**محاولة احتواء** والسيطرة على مراكز العبور و المراقبة الإستراتيجية، ما يضمن لها محاصرة القوى البحرية وإغلاق الملاحة في وجه الدول الأخرى أوقات الحروب، أما مضيق ملكا أصبح بما يسمى" حنجرة آسيا في قبضة الولايات المتحدة، تستطيع الشد عليها وخنقها في أي لحظة تشاء".

ففيما يخص قضية منفذ تايوان: له أهمية جيو-استراتيجية هامة لوقوعه بين بحر الصين الجنوبي وبحرها الشرقي، لذلك تولي الولايات المتحدة أهمية قصوى للوضع في تايوان بحكم قيمة الخطوط الملاحية البحرية الفائقة الأهمية والحساسية، لأن عبرها يتم نقل النفط وغيره من الموارد نحو الصين، كما عن أنها تقيم علاقات عسكرية وثيقة معها، جعلت منها منصة للعمليات العسكرية ضد الصين وأمنها الطاقي، فهي مسلحة جيداً لتتمكن من التحكم بالمضيقين، تايوان و ملكا الحيويين، وإضافة إلى تايوان، تعتبر سنغافورة حليفا مقربا من الولايات المتحدة، فهي مسلحة جيداً لتتمكن من لعب دورا مهما في حال حصول مواجهة بين الولايات المتحدة والصين، فلكل من تايوان وسنغافورة برامج طارئة لاعتراض النفط المتجه إلى الصين، ومع أن مضيق ملكا يقع ضمن المياه الإقليمية لماليزيا، فإن التسليح السريع لسنغافورة هدفه التحكم الكامل بنقل النفط، ما يعني وقف تزود الصين بالطاقة في حال تصادم مع الولايات المتحدة، هذا زيادة إلى أن قواعد سنغافورة البحرية عالية التخصص في خدمة السفن الحربية والغواصات، وهي مستخدمة بكثافة من قبل البحرية الأميركية،كما أن قوة السيطرة الأميركية على هذا المضيق تأتي في أساسها من قاعدة غوام العسكرية التي تقع على ملتقى خط الولايات المتحدة-المحيط الهندي (**Wu Zhong Hua, 2002**)، وخط اليابان-أستراليا، ومن أهم القواعد الأميركية في هذه الجزيرة هي قاعدة (ANDERSON)الجوية، وقاعدة أبرا (APRA) البحرية، ومحطة

أغانا (AGANA) للطيران البحري، فلذلك، ستتلقى الصين ضربة قوية لو تم إقفال هذا الممر أو تمت إعاقته، تماماً كما قد تتلقى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضربة قاسية فيما لو أقفلت إيران مضيق هرمز أو روسيا لعقدة أوكرانيا، فالمعلوم أن البحرية الأميركية هي التي تتحكم اليوم بهذه الطرق البحرية، وطالما أن الصين لا تملك مسالك بديلة للحصول على الطاقة بعيدا عن التغطية العسكرية الأمريكية، ستبقى الصين في مركز ضعف أمام البحرية الأميركية التي تستمر في مراقبة تايوان وملكا.

7-1-2- السيطرة العسكرية على طرق الملاحة البحرية الاستراتيجية:

صرح الأميرال "مايك مولن "، رئيس غرفة العمليات البحرية الأميركية أن بلاده تحاول بناء " أسطول من ألف بارجة " للتحكم بالمياه الدولية، ولقد بلور هذه الاستراتيجية جون بولتونJohn Bolton يوم كان مساعداً لوزارة الخارجية الأميركية ومكلفاً بمراقبة عمليات التسلح والأمن الدولي، تعني هذه الاستراتيجية في النهاية اندماج حلف الأطلسي وقوات الحلفاء البحرية في شراكة بحرية عالمية، علاوة على القوات البحرية التي أسستها الولايات المتحدة مع حلف الأطلسي، تم تطوير هذه الاستراتيجية للسيطرة على التجارة العالمية والمياه الدولية، كما أن "مبادرة الأمن للحد من انتشار الأسلحة النووية"، تحت ذريعة إيقاف تهريب مكونات وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل وأنظمتها، غرضها تطويق عملاقي أوراسيا "الصين وروسيا"، كما تهدف إلى السيطرة على نقل المواد الأولية والتجارة العالمية، وفي عام 2003، أعدّ البيت الأبيض استراتيجية قرر فيها السماح بانتهاك القوانين الدولية، فالقوانين الدولية لا تسمح لبحرية الولايات المتحدة وحلف الأطلسي بتفتيش واستجواب البحرية التجارية الأجنبية المتواجدة في المياه الدولية، وبالتالي فعمليات الولايات المتحدة هذه غير شرعية بموجب القسم السابع من "اتفاقية الأمم المتحدة حول حق البحار" 1982، إلا في حال وافق عليها البلد الذي تأتي منه السفن التجارية، فالولايات المتحدة تنتحل الحق بالمراقبة التعسفية للسفن الأجنبية، ولهذا فإن العديد من حكومات البلدان الآسيوية، ومنها ماليزيا، انتقدت علناً هذه العمليات وشككت بشرعيتها، كما شككت الصين بهذه المبادرة ورفضت المشاركة في مشروع 2003.

3.1.7- أبعاد ودوافع الولايات المتحدة لإغلاق المضيق:

- انتهاج استراتيجية الكبح و الخنق إزاء الصين: وذلك بالنظر إلى تنميتها الاقتصادية السريعة على أنها تحديا للمكانة الأميركيةفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهذا ما أكده الكاتبان الأمريكيان " ريتشارد بيزنشتاين" و "روس مونرو" في كتابهما " الصراع الآتي من الصين"، إن الصين تسعى بدأب للحلول مكان الولايات المتحدة بوصفها القوة الإقليمية الرئيسية في آسيا، وتسعى بوضوح للاضطلاع بدور متزايد على الساحة الدولية، ولن تقبل أمريكا هذا الأمر(**إكرام المعي و آخرون: 2004، ص 151**).

- حدوث اضطرابات داخلية عنيفة:كظهور حالات طوارئ داخلية تدفعها لاستخدام وسائل قمعية شديدة لحل المشكلة، مما يدفع بالولايات المتحدة إلى استغلال القضية للتدخل العسكري في الشأن الصيني الداخلي أو فرض العقوبات الاقتصادية عليها، وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن يتحول مضيق ملكا إلى بؤرة خناق حقيقية للصين، فبالحصار الأمريكي للمضيق، يمكن أن يشكل تكتيكا "إجراء فعال" لتهديد أمن الطاقة الصينية.

2.7:من المنظور الاستراتيجي الإقليمي:

1.2.7– الدول المتاخمة للمضيق:انتقل موضوع أمن الطاقة إلى أولوية في أرجاء آسيا، واكتسب دواعي القلق حول المنافسة وحتى المواجهة بسبب إمدادات الطاقة عبر المضايق البحرية في بحر الصين الجنوبي أهمية قصوى في المداولات السياسية، فهناك خلافات قائمة بين الصين وكل من ماليزيا واندونيسيا حول بحر الصين الجنوبي، ومن أهم الحالات التي تؤثر على الدولتين وتدفعهما إلى سد المضيق في وجه الصين هي:احتمال وقوع صدامات بين الصين ودول منظمة جنوب شرق الآسيان في البحر الصين الجنوبي، تقوم دول آسيان على إثرها بتهديد الصين بغلق مضيق ملكا و احتمال تدهور البيئة الأمنية في البحر الصين الجنوبي: ففي حال ما اتخذت الصين مواقف متصلبة، فذلك سوف يضعفمن متانة الثقة لدى دول الآسيان تجاه الصين، وفي حال ما تدهورت الأوضاع في مضيق تايوان، فستلجأ دول الآسيان إلى دعم الولايات المتحدة وتسمح لها بمحاصرة مضيق ملكا والسيطرة عليه، ولكن ومن قراءة للوضع الراهن، وخاصة بعد توقيع الصين ودول آسيان " إعلان كل طرف عن تصرفاته في البحر الصين الجنوبي"وإعادة هيكلة علاقات تعاونية تدريجية مع كل من فيتنام والفلبين، تقلصت إمكانية وقوع صدامات شاملة في البحر الصين الجنوبي، مما قلص معها إمكانية قيام الدول المتاخمة لمضيق ملكا بتقييد الصين من خلال حصار المضيق، من هنا يظهر جليا بأن مضيق ملكا لا تقتصر أهميته على الأمن الطاقي للصين فقط، بل يتعدى ذلك ليرتبط ارتباطا وثيقا بقضية تايوان وقضية البحر الصين الجنوبي أيضا.

2.2.7: دول الإقليم:

– اليابان: كثالث أكبر الدول المستهلكة للطاقة عالميا، فهي تختلف من حيث المنظور الإستراتيجي عن الولايات المتحدة، بحيث 80 بالمائة من حجم نفطها المستورد، وأكثر من 50 بالمائة من حجم تجارتها الموجهة إلى العالم تمر عبر المضيق، فالاهتمام الياباني بالمضيق تفرضه عليها مصالحها الحيوية ومنظوراتها الإستراتيجية، فهي ترى فيه انه "الطريق الجديد للتخلص من الاعتماد على الولايات المتحدة".

– الهند: دولة إقليمية كبرى، يعتبر المضيق بوابتها إلى المحيط الهادئ، حيث أشار خبراء الشؤون الدفاعية الهنود إلى دخول أكثر من 300 باخرة يوميا المحيط الهندي، وحجم النفط المنقول عبر المضيق تصل قيمته إلى 260 مليار دولار أمريكي، وبناء على ذلك، أشارت الهند في إستراتيجيتها العسكرية "حماية البر والسيطرة على البحر" التي وضعتها في سبعينيات القرن العشرين إلى"استراتيجية السيطرة على المحيط الهندي "، وصفت فيها المضيق ملكا بأنه " أكثر الممرات الإستراتيجية العالمية سهولة في بسط السيطرة الهندية عليه" ، أمّا من جانب آخر وعلى الرغم من عدم بروز أي فتيل واضح لإشعال صدامات بين الصين والهند (بالنظر إلى تحركاتها العسكرية –خاصة البحرية– في المنطقة وانتشار النظم الدفاعية من طرف الهند)، يمكن أن يشكل نوعا من التهديد الكامن أو قوة ممكن أن تستعين بها الولايات المتحدة على المدى البعيد، فتقدم العلاقات الأمنية الأميركية–الهندية انعكس سلبا على العلاقات الهندية–الصينية، وزاد من شكوك بكين إزاء العلاقات العسكرية المتزايدة بين واشنطن ونيودلهي.

8– تحقيق الكسب المشترك عبر التعاون المتعدد الأطراف:

بما أن المضيق يعتبر ممرا دوليا، ويخضع لسيطرة عدة دول، فضمان مصالح دوله عبر آلية تعاون إقليمية هي وسيلة في غاية من الأهمية، وطريقة حل أساسية لتغيير الوضع القائم في الاعتماد على ممر واحد، فعلى الصين أن تساهم في إنشاء آلية تعاون إقليمية ودولية متعددة المستويات تضمن أمن مضيق ملكا، عن طريق المشاركة في إنشاء إدارة مشتركة لهذا المضيق، فضلا عن العمل على تقديم الدعم المادي لدوله المتاخمة له وبتعزيز التعاون مع الآسيان، العمل على تحقيق الكسب المشترك من خلال التعاون، التعاون الأمني والتبادلات الاستخباراتية، كذلك محاولة تنظيم العلاقات مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية، التي تشترك

معها بمصالح في مجال الطاقة، خاصة فيما يخص تعزيز التعاون في مجال أمن إمدادات الطاقة، لأن خطوط نقل النفط والغاز لها تكاد تكون واحدة، ما يدفع إلى لعب دور ايجابي في شؤون مضيق ملكا.

9- العمل المشترك في مواجهة تهديدات عمليات القرصنة:

إن ضمان أمن مضيق ملكا يصب في المصالح المشتركة للبلدان المتاخمة أو بالنسبة للبلدان المستفيدة من مسلكه، ويشكل أساسا هاما للتعاون في مجال امن الطاقة لشمال شرق آسيا وجنوب شرقها، بحيث لديهما مصلحة متبادلة في مجال أمن الطاقة، خاصة بزيادة نشاط عمليات القرصنة التي أضحت تأرق صناع القرار في المنطقة، فاعتمادا على تقرير العالمي لأعمال القرصنة الصادر عن معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب والمنظمة البحريةالدولية(IMO)والمكتب البحري الدولي التابع لغرفة التجارة الدوليةلعام 2014، الذي تشير إلى أن عدد هجمات القرصنة والسطو المسلح ترتفع سنويا، فحسب البيان فان عمليات القرصنة سجلت أعلى نسبها عام 2000 بأكثر من مئة عملية، وسجلت اقل عدد عام 2009 بمحاولتين، كما عرفت عمليات السطو المسلح والقرصنة ارتفاع في العامين 2013-2014 ارتفاع ملحوظ، حيث بلغ عدد العمليات 43 عملية قرصنة بالمضيق عام 2013، وارتفع العدد إلى 150 عام 2014، الأمر الذي شكل تهديدا بالغا للأمن الطاقي للبلدان المستهلكة من المنطقة، خاصة الصين واليابان.(**Sofia Diogo Mateus : 2014**)

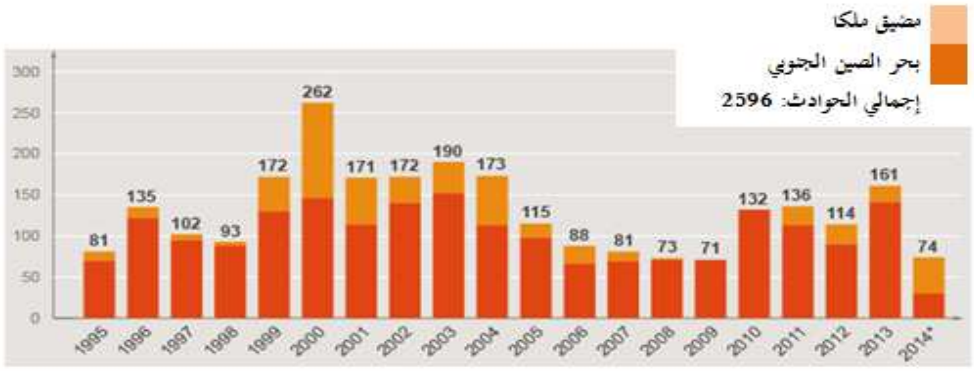

مدرج بياني لإحصاء عدد هجمات القرصنة في جنوب شرق آسيا و ملكا خلال 1995 – 2014

المصدر: المكتب البحري الدولي

10- تنويع إمدادات الطاقة عبر البدائل الاستراتيجية المتاحة لضمان أمن الطاقة:

بالنسبة لأمن الممرات البحرية للطاقة، هو السعي وراء مفهوم امني لا تخضع فيه إمدادات الطاقة القادمة من الخارج إلى سيطرة الغير، سواء في أوقات السلام أو الحرب، وبما أن جيومورفولوجيا مضيق ملكا يتسم بالضيق ما يسهل إمكانية غلق مداخله والسيطرة عليها، ما يجعل الصين في موقع حرج أمام الخيار بين موقف الهجوم أو الدفاع عن المضيق من منطلق معطيات إستراتيجية تتضمن ثلاثة معاني: الأول: مضيق ملكا يقع في إطار منطقة سيطرت ماليزيا وسنغافورة، فضلا عن القوة الهندية، الثاني: من حيث القوة الإقليمية، فليس في مقدور الصين أن تسيطر على هذا المضيق، الثالث: أن هذا المضيق أصبح مجرى من مجاري المياه الستة عشر الحاسمة في الإستراتيجية العالمية الأمريكية التي يتحتم السيطرة عليها، حيث تتدخل فيها متى وكيف شاءت ، ومن جهة أخرى، وانطلاقا من زاوية تخفيض وتوفير تكاليف الشحن ورفع الجدوى الاقتصادية، فإن التوجه إلى منطقة آسيا الوسطى وروسيا للبحث عن موارد طاقوية جديدة هو من أفضل الخيارات أمام الصين، سواء أكان ذلك بهدف تدعيم واستكمال النفط المستورد من منطقة الشرق الأوسط، أو بهدف استحداث ممرات جديدة للطاقة كبديل عن مضيق ملكا،كما تعتبر الصين التحالف مع روسيا الورقة الرابحة التي تحاول استخدامها في وجه الولايات المتحدة لمواجهتها، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات الشراكة والتعاون الاستراتيجية، إنّ التعاون الصيني الروسي في مجال الطاقة يعود إلى عام 1994، حيث اقترح الجانب الروسي على

الصين بناء خط أنابيب لنقل البترول من سيبيريا إلى شمال شرقي الصين، ومن ثم أدرج هذا المشروع ضمن اتفاقية التعاون في مجال الطاقة التي تم التوقيع عليها بين البلدين عام 1996 وأصبح ساري العمل عام 2006 بتأخر في انجاز المشروع، بحيث ينطلق من حقول نفط أنغارسك في ولاية إركوتسك الروسية ليصل إلى مدنية داتشينغ النفطية مباشرة، وقد سمي هذا الخط بخط أنغارسك – داتشينغ، وفي أحدث وأضخم مشاريع الطاقة، وقعت شركة "غازبروم" الروسية مع شركة النفط والغاز الوطنية الصينية في 21 ماي 2014، صفقة غاز ضخمة، وغير مسبوقة في تاريخ الطاقة عالميا، بقيمة 400 مليار دولار، ويشير العديد من المراقبين إلى أن هذه الصفقة التاريخية، التي وصفها الرئيس الروسي بأنها "صفقة العصر"، قد تكون مؤشرا مهما على أن العالم قد أصبح الآن في طريقه إلحرب باردة جديدة" بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من ناحية، وبين تحالف روسي صيني صاعد بسرعة على عالميا من ناحية ثانية(**احمد قنديل**: **acrseg.org**).

10–1– التوجه إلى آسيا الوسطى و بناءممر أطلسي– آسيوي للطاقة:تتوجه الصين إلى منطقة آسيا الوسطى الوفيرة بالموارد النفطية والغازية، حيث بلغ الاحتياطي المؤكد فيها بـ7800مليون طن، بينما بلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي فيها **58000** مليار متر مكعب، أضف إلى ذلك سهولة نقل النفط من تلك المنطقة إلى الصين المتاخمة لها، ناهيك عن أن ثمة علاقات وثيقة تربط الصين بها، إن ما يثير قلق الصين هو تواجد القوات الأجنبية فيها وأدراج بعض دولها في عداد"المناطق ذات المصالح الإستراتيجية"، وهذا ما يعقد الأوضاع ويلقي ظلالا ثقيلة على إمكانية حصول الصين على مصادر مستقرة لوارداتها النفطية من تلك المنطقة ، تدرك الصين نقطة ضعفها إزاء التحرك العسكري الذي يستهدف تزودها بالنفط، فأصبح الصينيون يطورون قواعدهم البحرية، ويسعون لبناء مرافئ وممرات نفطية برية تصل مباشرة بين آسيا الوسطى والصين عبر روسيا، كما أن التعاون بين الصين وروسيا وإيران يهدف إلى فتح ممر أطلسي– آسيوي يضمن استمرار تزود الصين بالطاقة، وثمة مباحثات دائرة اليوم بالتعاون مع روسيا حول مد أنبوب للغاز من إيران إلى الصين، مروراً بباكستان والهند(: **Mahdi Darius Nazemroaya Globalresearch.ca**).

10– 2– أهمية سريلانكا و ميانمار الجيو–استراتيجية:تقع جميع المنشآت الصينية على طول هذا الممر الحيوي، فمرفأ **غوادار** في باكستان على ساحل بحر عُمان بناه الصينيون، وهناك اتفاقية موقعة مع سريلانكا تحصل الصين بموجبها على حق استخدام مرفأ **هاماباتوتا** جنوبي الجزيرة، كما أن الصين صممت بناء مرفأ في **ميانمار**، الذي من شأنه القضاء على أي عقبة أو تهديد للحركة في مضيقي تايوان وملكا، كما أنها متصلة بميانمار عبر شبكة من السكك الحديدية وطرق للنقل، ما يصل بين سواحل ميانمار وجنوبي الصين(**Mahdi Darius Nazemroaya : Globalresearch.ca**).

10–3– منافذ حيوية عبر تايلندا: يضاف إلى مجموعة الخطوط البحرية والطرق البرية الإستراتيجية، الخط البحري الدولي لنهر الميكونغ، والطريق البري بانكوك –كوينمينغ(**WU Zhong Hua : 2008**)، إضافة إلى بناء **قناة كلاك** التي تشق جنوب تايلاند، الذي من المقدر أن يصل حجم تكلفته20مليار دولار أمريكي، وبعد إنجاز بناء هذه القناة يمكن للسفن أن تدخل من بحر **أندمان** في المحيط الهندي مباشرة إلى الخليج التايلاندي دون المرور بمضيق ملكا.

10–4–البحث والتطوير في تقنيات فعالية الطاقة وتشجيع الطاقات البديلة: للصين إستراتيجية طويلة الأمد – ذات حدين– لضمان أمنها الطاقي، فالبعد الأول قائم على التقليل من الاعتماد المفرط على المضيق– الذي يمر خلاله ما نسبته 80 بالمائة من الواردات الصينية وعلى رأسها الطاقة كما أشير سابقا، أما البعد الثاني يرتكز على تخفيض الاعتماد على الطاقات

الناضبة، وذلك بدفع عجلة الاعتماد على البحث والتطوير في مجال الطاقات المتجددة والنظيفة، كالاعتماد على طاقة المياه لإنتاج الكهرباء، والطاقة العضوية والطاقة النووية وغيرها، الذي سوف يكون له بالضرورة اثر على سوق الطاقة العالمي من حيث نسبة الطلب أو من حيث السعر ، كما تعمد الصين كذلك على وضع سياسات لترشيد استهلاك الطاقة بأنواعها وتخفيض نسبتها، كرفع قيمة الضريبة على الطاقة المستخدمة في المواصلات وذلك عن طرق رفع سعرالوقود بأشكاله المختلفة، فالبرغم من أن الصين لا تزال بعيدة عن تغطية الحاجات الضخمة للطاقة في بناء مشروعها الاقتصادي العالمي، فهي لا تزال تسعى إلى توسيع شبكة الاكتشافات والتنقيب في الداخل وما وراء البحار.

الخاتمة.

لقد أصبح يظهر جليا مدى أهمية طرق نقل النفط عبر الممرات والمضايق البحرية الدولية ذات الأهمية الإستراتيجية، كما بات يظهر أهمية مضيق ملكا من الناحية الجيوسياسية والجيو-اقتصادية الهامة، الذي يعتبر الممر الرئيسي لناقلات الطاقة من مصادر الإنتاج إلى بلدان جنوب شرق آسيا " وخاصة الصين واليابان"،فهو بذلك يعد قلب جيوسياسة الطاقة في المنطقة، فهاجس التزود بالطاقة شديد الارتباط بالأمن القومي الصيني وبنموها الاقتصادي وبقدرتها العسكرية، فالمضيق يعد العقدة التي تؤرق أمن الطاقة الصيني، والولايات المتحدة تعتبره مفتاحا للسيطرة على آسيا، وعليه، فان إن أي تأثر للحركة البحرية من خلال هذا المضيق، سيظهر نتائج خطيرة قد تترتب على أمن وسلامة إمدادات الطاقة في المنطقة ككل، وعليه فإن نظرة الصين لمستقبل أمنها الطاقي مرهون -حاليا- بضمان أمن الممرات البحرية وبخاصة مضيق ملكا، وذلك من خلال السعي وراء تجسيد مفهوم أمني-عملي-لا تخضع فيه إمدادات الطاقة الصينية القادمة من الخارج إلى سيطرة الغير سواء في أوقات السلام أو الحرب، سواء كان ذلك ناتج عن تهديدات إقليمية أو دولية.

قائمة المراجعوالهوامش.

أولاً- باللغة العربية:

1- أحمد قنديل: صفقة العصر": روسيا والصين تغيّر قواعد اللعبة الكبرى*http://www.acrseg.org/10139*

2-الهادي مصطفى أبو لقمة و محمد علي الأعور: الجغرافيا البحرية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، ليبيا، 1999، ص163.

3- المركز العربي للمعلومات: مضيق ملقا في أمن الطاقة الصينية، http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2581.htm

4-إكرام المعي و آخرون: الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 2004، ص151.

5-بروس بالمر و آخرون: الإستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينات، تقديم احمد بهاء الدين، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1981، ص44.

6-على صادق أبو هيف: القانون الدولي العام، منشاة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية عشر، 1975، ص455.

7- على حسن باكير: التنافس الجيو-إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة - دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل، لبنان، 2010.

8- خليل زهر: دور نفط الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدفاعية للصين، مجلة 'الاقتصادية'، السعودية، العدد 6773، 2012، ص30.

9-وسام الدين الكعلة: النظام القانوني للمضيق الدولي، دراسة تطبيقية على مضيق هرمز في ضوء أحكام القانون الدولي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011، ص4.

10- **Wu Zhong Hua**:مسمار غرزته القوات الأمريكية في منطقة آسيا والباسفيك غوام " Guam"، **مقال منشور على موقع المركز العربي للمعلومات**، **29/11/2002**، ***http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2443.htm***.

11- Wu Zhong Hua:مضيق ملقا في أمن الطاقة الصينية، مقال منشور على موقع **المركز العربي للمعلومات**، 16\09\2008، http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2581.htm

ثانياً-باللغة الأجنبية:

12 - **BP Energy Outlook 2035:**http://www.bp.com/en/global/corporate/about-bp/energy-economics/energy-outlook/country-and-regional-insights/china-insights.html

13 - **CALIFFORD SINGER:** Oil and Security, policy analysis brief, The Stanley Foundation Review, January 2008, p1.

14 - **DANIEL YERGIN:** Ensuring Energy Security, Old Questions, New Answers, Foreign Affairs, Vol.85, No 2, 2006.

15 -**Hendun Abd Rahman Shah :** A Legal Analysis of Piracy and Armed Robbery at Sea in the Straits of Malacca: The Malaysian Perspective, A PhD Thesis, University of Birmingham, 2013, P 38.

16 -**JENNY LIN: CHINA'S Energy Security Dilemma,** Project 2049 Institute, 2013, p3.http://project2049.net/

17 - **JOHAN LILLIESTAM AND ANTHONY PATT :** Conceptualizing Energy Security in the European Context, A Policy perspective Botton up approach to the cases of the EU, UK and Sweden, IIASA, 2012, p7.

18 -**Mahdi Darius Nazemroaya**: Geo-Strategic Chessboard Pushing India towards War with China, http://www.voltairenet.org/article162619.html.

19 - PERRIN GUILLAUME: **Maritime Oil Transportation Safety: A Major Issue,Feature Report: Transporting and Storing Oil, 05 Feb. 2015, at:** http://www.planete-energies.com/en/medias/explanations/maritime-oil-transportation-safety-major-issue.

20 -**Shell Oil Company:** Energy your Future, From the Source to the pump, Activity 12, October 2011, P 2. http://s06.static-shell.com/content/dam/shell-new/local/country/usa/downloads/energize-your-future/eyf-from-the-source-to-the-pump.pdf

21 - **Sofia Diogo Mateus:** Deutsche Welle: 'Worrying' rise in piracy attacks around Malacca Strait, 11.07.2014 http://www.dw.de/worrying-rise-in-piracy-attacks-around-malacca-strait/a-17780275

22 **The Globalization of Military Power:** :-**Mahdi Darius Nazemroaya**.http://www.globalresearch.ca/the-globalization-of-military-power-nato-expansion/5677

23 -**Todd Woody :** Here's Why Developing Countries Will Consume 65% of the World's Energy by 2040**,** The Atlantic, Dec3,

2013,at:http://www.theatlantic.com/technology/archive/2013/12/heres-why-developing-/countries-will-consume-65-of-the-worlds-energy-by-2040/282006
- **ZHANGJian:** China's Energy Security : Prospects, Challenges, and opportunity, The **24** Brookings Institution, Center for Northeast Asian Policy Studies, Massachusetts, July 2011, p12.